الأمم المتحدة

A/68/85

الجمعية العامة

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والستون

البند ١١٥ (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا لمجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، ويشرفها أن تشير إلى طلب حكومة المكسيك الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، في الانتخابات التي ستعقد خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في نيويورك.

وفي هذا الصدد، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تحيل البعثة الدائمة للمكسيك إليكم الوثيقة المعنونة ''طلب المكسيك الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦''، وترجو تعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (انظر المرفق).

وتود البعثة الدائمة للمكسيك أن تشير إلى أن حكومة المكسيك تعرض على هذا النحو التعهدات والالتزامات الطوعية التي تتعهد بها بالوفاء في حالة انتخابها. وتتضمن الوثيقة كذلك معلومات عن مساهمات المكسيك في مجلس حقوق الإنسان والإجراءات التي اتخذتها عملا بالالتزامات التي كانت تعهدت بها بالنسبة لفترة عضويتها ٢٠٠٩-٢٠١٢.

* A/68/50.

130613 050613 13-34605 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

طلب المكسيك الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

التعهدات والالتزامات الطوعية المتعهد بها عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

المكسيك في مجلس حقوق الإنسان: أثر مشاركتها

١ - شغلت المكسيك مقعدا في مجلس حقوق الإنسان لفترتي عضوية (الفترتان ٢٠٠٦-٢٠٠٩، و ٢٠٠٩-٢٠١٢). وبانضمامها إلى أعضاء المجلس، أصبحت المكسيك طرفا فاعلا مفعما بروح المسؤولية عن تشجيع هذه الهيئة الدولية على إيجاد نهج تعاوني واتخاذ مبادرات ابتكارية وإجراءات مبكرة للتصدي للحالات الخطيرة لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، وفيما يلي ما أنجزته على وجه التحديد:

(أ) شجعت المكسيك على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يكون هيئة ذات بعد عالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، قادرة على التصدي لقضايا حقوق الإنسان في أي مكان من العالم؛

(ب) كانت المكسيك أول من تولى رئاسة المجلس اقتناعا منها بضرورة ترسيخ ولايته على أساس مبدأ عدم الانتقائية؛

(ج) في فترة رئاسة المكسيك لمجلس حقوق الإنسان، أضفى الطابع المؤسسي على المجلس، وحددت أساليب عمله والأدوات المتبعة في ذلك وأبرزها آلية الاستعراض الدوري الشامل؛

(د) في فترة رئاسة المكسيك لمجلس حقوق الإنسان، فرغ من إرساء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان من خلال عملية تشاركية ومتوازنة وشفافة، أدت إلى التوصل إلى اتفاق بالإجماع بشأن إنشاء منظومة للحماية أساسها التعاون؛

(هـ) خلال عملية استعراض أداء المجلس، أجرت المكسيك حوارا تعدديا يمهد الطريق لتقديم المقترحات الكفيلة بالتوفيق بين مختلف وجهات النظر بشأن سبل تعزيز هذه الهيئة؛

(و) شجعت المكسيك على اعتماد إجراءات أعطت للمجلس مزيدا من الثقل باعتباره مؤسسة، كالإجراءات التي تنظم العلاقة بينه وبين الجمعية العامة؛

(ز) ساهمت المكسيك في توسيع وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسائر أصحاب المصلحة في أعمال المجلس؛

(ح) شجعت المكسيك على ألا ينضم إلى المجلس إلا الدول التي تستوفي أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وحرصت على أن تلتزم الدول الأعضاء في المجلس بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛

(ط) سعت المكسيك إلى إدراج صيغ لوضع معايير لهذه الهيئة ومنحها المزيد من المرونة بما يجعلها تستجيب لحالات انتهاك حقوق الإنسان على نحو متناسب وفعال وأقل انتقائية؛

(ي) استرشدت المكسيك في الأعمال التي أنجزتها داخل المجلس بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والتوازن والمساءلة؛

(ك) تمثل المكسيك مصدر دعم مالي لمنظومة حماية حقوق الإنسان، حيث إنها عاشر أكبر متبرع في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وحيث إنها تسعى دائما إلى زيادة الميزانية المخصصة لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان بعد ست سنوات من إنشائه

٢ - نتج عن عملية استعراض أداء المجلس التي قررت الجمعية العامة إجراءها باعتبارها جزءا من القرار المنشئ لهذه الهيئة، تحليل مثمر ومتعمق جدا أجري فيما بين المناطق. وانعكست النتيجة الرئيسية لهذه العملية في الزخم الذي اكتسبته دورات المجلس وفي الإجراءات التي اتخذها بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، وبخاصة ما يتعلق منها بانتهاكات لحقوق الإنسان تتطلب البت فيها على وجه الاستعجال.

٣ - من المهم الحفاظ على هذه الأجواء المشجعة على التحليل والحوار التي أتاحتها هذه العملية. وفي حين أن المجلس لم يعد يعرّف نفسه باستبعاد ما لا يريد لنفسه أن يكون، فإنه مقبل في الوقت الحاضر على مرحلة يحتاج فيها إلى أن يثبت أنه هو الهيئة الرئيسية التي تعالج فيها إحدى الدعامات الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة. ويواجه المجلس في هذا السياق، ثلاثة تحديات، وهي: التحديات السياسية، والتحديات المؤسسية، والتحديات التنظيمية.

٤ - يتمثل جانب من التحديات السياسية التي تواجه المجلس في أن يجد وسيلة للرد المناسب على انتهاكات حقوق الإنسان، والتصدي لها بسرعة وفي الوقت المناسب.

٥ - ما التحديات المؤسسية، فتشمل ضرورة توسيع نطاق التعاون المقدم بمفهومه الأوسع كي لا يُتخذ من عدم وجوده أو من مستوى التنمية في البلدان المعنية تعلّة لتبرير انعدام الحماية. فالمجلس يجب عليه قبل أي شيء أن يزود الدول بالأدوات الكفيلة بإنشاء وتعزيز أطر تنظيمية فعالة وتنفيذ سياسات عامة تعزز حقوق الإنسان. ثم إن للتعاون دورا رئيسيا في مجال الوقاية. وينبغي كذلك أن تظل الشفافية المبدأ الذي تستند إليه أعمال المجلس.

٦ - وأخيرا، تتمثل التحديات التنظيمية في جانب منها في قدرة المجلس على تبسيط الإطار التنظيمي الدولي القائم في هذا المجال. فرغم وجود ترتيبات منفصلة ومتنوعة، منها ما هو تقليدي (القوانين الملزمة) ومنها ما هو غير تقليدي (القوانين غير الملزمة)، فإنه يظل من المحتمل في جميع الحالات حدوث ''تضخم تشريعي'' لا يؤدي بالضرورة إلى كفالة الحماية الكافية لحقوق الإنسان. لذا، فلا بد من زيادة اتساق الإطار التنظيمي الدولي.

رؤية لمجلس حقوق الإنسان

٧ - في السياق الحالي، يجب على مجلس حقوق الإنسان أن يواجه هذه التحديات انطلاقا من رؤية يتحول فيها إلى هيئة تضطلع بالمهام التالية:

(أ) القيام بدور ريادي في إحداث التغييرات وعدم الاكتفاء بمتابعة الأحداث والتحرك إلا بعد اندلاع الأزمات؛

(ب) القيام أساسا بدور منتدى للتعاون، يجد فيه أعضاؤه العناصر الكفيلة بإرساء سياسات الدولة في مجال حقوق الإنسان بفضل تعاونهم مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) تعزيز قدرة المجلس على التصدي للأزمات ومعالجة الحالات العاجلة بموضوعية؛

التزامات المكسيك في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (٢٠١٤-٢٠١٦)

٨ - تنطلق المكسيك في حرصها على المشاركة الفعالة في أعمال مجلس حقوق الإنسان من تسليمها بما لتعاونها مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان من مزايا فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المنوطة بها في هذا المجال، وكذلك في بناء ثقافة تكرس احترام وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

٩ - ومما يعزز طموح المكسيك إلى أن تصبح عضوا في المجلس للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ خبرتها السابقة باعتبارها عضوا مؤسسا لهذه الهيئة، والدور الذي اضطلعت به في عملية بناء المؤسسات، والتطورات الكبيرة التي شهدتها المكسيك في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني في هذا المجال.

١٠ - قد ساعدت المكسيك في معالجة مختلف المواضيع المطروحة على جدول أعمال المجلس معالجة متوازنة وعززت ثقافة الحوار والتفاهم بين الوفود للتوصل إلى حلول خلاقة لأشد المواضيع تعقيدا. وشجعت المكسيك على استخدام الأدوات المتاحة للمجلس بشكل تدريجي بما يناسب مختلف الحالات، هدفها في ذلك في جميع الحالات أن تحقق الإجراءات التي يتخذها المجلس تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الميدان.

١١ - وتتعهد المكسيك بالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، بأن تفي بالالتزامات التالية المتعلقة بتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتعاون معها تعاونا يتضح من امتثالها لالتزاماتها الدولية وتطبيق المعايير الدولية على الصعيد الداخلي:

(أ) المساهمة في تعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة في توطيد مجلس حقوق الإنسان، على نحو يتفق مع التعديل الذي أدخل على الدستور المكسيكي في حزيران/يونيه ٢٠١١ والذي أصبح الدستور ينص بمقتضاه على أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من المبادئ التي تستند المكسيك إليها في رسم سياستها الخارجية؛

(ب) تهيئة الظروف المناسبة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في أي مكان من العالم على نحو يتسم بالموضوعية والكفاءة؛

(ج) التشجيع على التطوير المستمر للمعايير الدولية لحقوق الإنسان اللازمة لسد أي ثغرات قد تعتري حمايتها وتحقيق المزيد من الاتساق في الإطار التنظيمي الدولي؛

(د) مواصلة المشاركة الفعلية والبناءة في أعمال المجلس ليتسنى لهذه الهيئة أداء دور فعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وفي التعاون المتبادل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الهياكل الوطنية؛

(هـ) توطيد آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها أكثر أدوات التعاون فعالية، وتجنب تحولها إلى منبر تعالج فيه الانتهاكات المزمنة لحقوق الإنسان، وتعميق الجهود المبذولة بشأن التغييرات الهيكلية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات، وتدريب الموظفين العموميين، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوسيع الحوار مع المجتمع المدني؛

(و) كفالة أن تكون لمجلس حقوق الإنسان الميزانية اللازمة لأداء أنشطته، باعتبار أن حقوق الإنسان هي الدعامة الثالثة للأمم المتحدة؛

(ز) تعزيز كفاءة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكفالة قدرتها على الاعتماد الذاتي واستقلالها وكذلك الشأن بالنسبة إلى الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس؛

(ح) إدماج منظور حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة بشكل متسق انطلاقا من ترابط دعامات التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق والتكامل بين أعمال المجلس والجمعية العامة والهيئات الأخرى؛

(ط) امتثال المكسيك لالتزاماتها الدولية، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بتقديم الدعم لأغراض إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان وإيجاد آليات فعالة تتيح مراعاة توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ والعمل كذلك على تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛

(ي) مواصلة سياسة الانفتاح الكامل تجاه الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتعاون معها في اتباع توصياتها وفي تأييد ولاياتها في المحافل الدولية المختصة؛

(ك) مواصلة التعاون مع النظام الإقليمي والامتثال لأحكام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛

(ل) على المستوى الداخلي، مضاعفة الجهود لتحقيق التنفيذ السليم للتعديل الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لإدراج المعايير الدولية في التشريعات والسياسات الوطنية العامة.

المساءلة: الإجراءات التي اتخذتها المكسيك امتثالا لالتزاماتها (٢٠٠٩-٢٠١٢)

ألف - الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي

المشاركة الفعلية في المحافل الدولية لحقوق الإنسان

١٢ - لقيت المكسيك تقديرا واسع النطاق على مشاركتها منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان مشاركة فعلية وملتزمة من أجل إرساء المجلس ليكون هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم.

١٣ - وساهمت المكسيك خلال فترتي عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وفي تشجيع هذه الهيئة على تناول المواضيع المبتكرة وذات الصلة، إضافة إلى حالات حقوق الإنسان التي تتطلب أن يهتم بها المجتمع الدولي.

١٤ - وقد أمكن تحت رئاسة المكسيك الاتفاق على مجموعة من تدابير بناء المؤسسات، وتحديد أساليب عمل المجلس والأدوات المتاحة له. وترأست المكسيك عملية مفتوحة وشفافة مكنت من التوصل إلى اتفاق بالإجماع لا يزال يعكس التوازن والالتزام اللازمين لإنشاء منظومة حماية تتسم بالفعالية وتقوم على التعاون، والآليات اللازمة لمعالجة الحالات التي تتطلب اهتمام المجلس.

١٥ - وخلال عملية استعراض أداء المجلس بعد مرور خمس سنوات على إنشائه، أعادت المكسيك تأكيد موقفها الداعي إلى إقامة حوار واسع بهدف التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ومواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز هذه الهيئة.

١٦ - وفيما يتعلق بالتشجيع على إعمال أعلى مستويات المعايير الدولية في هذا المجال، قامت المكسيك بمبادرات سواء داخل المجلس أو في الجمعيتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية تناولت حقوق المرأة والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، وحقوق الأشخاص المشردين داخليا، والمحتجزين، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

١٧ - ومن الأمثلة على ذلك، اشتراك المكسيك مع كولومبيا في تقديم القرار الذي أنشأ في عام ٢٠١٠ الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، الذي شمل تحديد وتعزيز أفضل الممارسات الرامية إلى القضاء على هذه المشكلة.

١٨ - وبالمثل، أيدت المكسيك في عام ٢٠١٠ إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحرية التجمع وتكوين الجمعيات، لتتسنى دراسة الخبرات المكتسبة في مجال هذه الحقوق والمشاكل المتصلة بها.

١٩ - وثمة جانب آخر جدير بالذكر ويتمثل في الموقف الريادي الذي اتخذته المكسيك عندما أطلقت، بالاشتراك مع تركيا، في إطار الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس (٢٠١٢)، مبادرة جديدة تتعلق بتسجيل المواليد وبحقهم في الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، وقد بلغ عدد الدول التي أيدت هذه المبادرة ١١٧ دولة عضوا، باعتبارها مبادرة تشكل دعامة أساسية تحقق الإعمال الكامل لحقوق الطفل.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٢، كانت المكسيك أيضا ضمن المجموعة التي روجت للقرار المتعلق بحق المرأة والطفل في المواطنة، الذي يركز تحديدا على حماية النساء والأطفال من سوء المعاملة والاستغلال، وبخاصة الاتجار، جراء عدم القيد في سجل المواليد، وانتفاء الحق في الملكية وفي العمل.

٢١ - وواصلت المكسيك تأييد جدول أعمال حقوق الإنسان في جميع محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد انعكس ذلك في تعزيز الولاية والموارد اللازمة لعمل آليات حقوق الإنسان.

٢٢ - وقدمت المكسيك تبرعات كبيرة للجمعية العامة لتخصيص الموارد اللازمة لأنشطة المجلس غير المقررة (الدورات الاستثنائية ولجان التحقيق)؛ وقدمت الدعم لمكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان؛ وأيدت طلبات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بخصوص تمديد دوراتها لأغراض النظر في التقارير. وتقدم المكسيك أيضا تبرعات للميزانية العادية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والآليات الموضوعية الأخرى التابعة للمجلس وجدول أعمال الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٣ - وسعت المكسيك كذلك إلى إيجاد نهج شامل يكفل وحدة حقوق الإنسان جميعها وتكاملها وعالميتها، إضافة إلى إدماجها في عمليات أخرى تشمل متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واجتماع الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة عن موضوع ''سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي''.

٢٤ - كعضو غير دائم في مجلس الأمن (٢٠٠٩-٢٠١٠)، ظلت المكسيك ثابتة خلال فترة عضويتها على موقفها الحازم المتمسك بالقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام الدولي. ومن الأمثلة على ذلك، تأييدها إنشاء مكتب أمين المظالم لوضع إجراءات عادلة وواضحة في ظل نظام الجزاءات ذات الصلة بالإرهاب. وترأست المكسيك الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، وعززت عمل هذا الفريق بعد اعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وعملت المكسيك أيضا من أجل الأخذ في أعمال الوساطة وتوطيد السلام بمنظور جنساني، والوقاية من العنف الجنسي وتكريس المشاركة الفعلية للمرأة في تلك الأعمال.

الانفتاح على الآليات الدولية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة والتعاون معها

٢٥ - توجه المكسيك دعوة مفتوحة إلى جميع الآليات الدولية والإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان. وهي على يقين تام من أن خبرتها المهنية تصلح لتعزيز إطار السياسات العامة وتنفيذ الالتزامات الدولية، وهي منذ أن أصبحت عضوا في المجلس (٢٠٠٦-٢٠١٢) وحتى الآن زارتها ١٥ آلية معنية بمواضيع واسعة تتراوح بين موضوع حقوق المهاجرين وموضوع التعذيب وموضوع الأطفال.

٢٦ - وفيما يلي الزيارات التي أجريت إلى المكسيك، وبخاصة منذ إعادة انتخابها في عام ٢٠٠٩:

(أ) المقرر الخاص للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الموفد إلى المكسيك (من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛

(ب) المقرر الخاص للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المعني بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم (من ٢٥ تموز/ يوليه إلى ٢ آب/ أغسطس ٢٠١١)؛

(ج) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (من ٤ إلى ٨ تموز/ يوليه ٢٠١١)؛

(د) المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء (من ١٣ إلى ٢٠ حزيران/ يونيه ٢٠١١)؛

(هـ) فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (من ١٨ إلى٣١ آذار/مارس ٢٠١١)؛

(و) مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين (من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛

(ز) الزيارة المشتركة لمقرري الأمم المتحدة ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المعنيين بحرية التعبير (من ٩ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠)؛

(ح) مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التعليم (من ٨ إلى ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠).

٢٧ - وتبدي المكسيك أيضا اهتماما كبيرا بعملية إعداد ومناقشة التقارير الدورية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات، نظرا لأنها تقارير تتيح الفرصة لتقييم حصيلة ما حقق في مجال حماية حقوق الإنسان في البلد، والقيام في ضوء ذلك برسم سياسات عامة لتحسينها. وقدمت المكسيك جميع تقاريرها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في مواعيدها، وتقيم آليات وطنية تتابع التوصيات التي تصدرها تلك الهيئات. وفيما يلي التقارير التي عرضت ونوقشت في السنوات الأخيرة:

(أ) التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (نوقش في عام ٢٠١٢ وعرض في عام ٢٠١٠)؛

(ب) التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس عشر والسابع عشر المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري (نوقش في عام ٢٠١٢، وعرض في عام ٢٠١٠)؛

(ج) التقرير الثاني للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (نوقش في عام ٢٠١١، وعرض في عام ٢٠١٠)؛

(د) التقرير الأول المقدم إلى لجنة حقوق الطفل بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة (نوقش في عام ٢٠١١، وعرض في عام ٢٠٠٨)؛

(هـ) التقرير الأول المقدم إلى لجنة حقوق الطفل عن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية (نوقش في عام ٢٠١١، وعرض في عام ٢٠٠٨)؛

(و) التقرير الخامس المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (نوقش في عام ٢٠١٠ وعرض في عام ٢٠٠٨)؛

(ز) التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب (سيُناقش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وعرض في عام ٢٠١١)؛ وتم كذلك تقديم التقرير الدوري الرابع إلى اللجنة في عام ٢٠٠٧؛

(ح) التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس المقدم إلى لجنة حقوق الطفل (عرض في عام ٢٠١٢)؛

(ط) التقرير الأولي المقدم إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (عرض في عام ٢٠١١).

٢٨ - وكانت المكسيك عرضت تقريرها الوطني ونظرت فيه آلية الاستعراض الدوري الشامل في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد بذل جهد كبير لتنفيذ التوصيات التي صدرت إليها في إطار البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٢٩ - كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل ذات فائدة عظيمة بالنسبة للمكسيك. ومن بين أهم فوائدها المنبثقة عن التوصيات الصادرة، هناك التعديلان اللذان أدخلا على الدستور في مجالي حقوق الإنسان والحماية القضائية، والتعديل المتعلق بالهجرة؛ وقرار محكمة العدل العليا للأمة استبعاد المحاكم العسكرية من محاكمة عناصر القوات المسلحة التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ وإسناد هذه المهمة للهيئات القضائية المدنية؛ واتخاذ تدابير لحماية

حرية التعبير، بما في ذلك من خلال اعتبار الجرائم التي تستهدف الصحفيين جرائم من اختصاص المحاكم الاتحادية.

٣٠ - وفي إطار تكريس سياسة تحترم بناء وتعزيز الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، تبذل المكسيك جهودا كبيرة حاليا للامتثال على نحو تام لأحكام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وقرارات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واعتماد تدابير داخلية تعزز احترامها الكامل.

الحوار الدائم مع المجتمع المدني

٣١ - تقيم المكسيك في إطار سياستها المتفتحة والتعاونية حوارا مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان. فعلى الصعيد الوطني، هناك في بلدنا مجتمع مدني قوي ونشط يراقب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٢ - لحكومة المكسيك لجنة للسياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان هي عبارة عن منتدى للحوار بين الإدارة العامة الاتحادية ومنظمات المجتمع المدني. وتقيم الحكومة الاتحادية مع المجتمع المدني علاقة وثيقة تشمل حتى إعداد التقارير التي تقدم إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والامتثال التام للالتزامات الدولية.

٣٣ - ويمتد هذا التعاون أيضا إلى المستوى الدولي، حيث إن المكسيك تقيم حوارا مفتوحا مع المنظمات الدولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المكسيك بدور هام في تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان، وشجعت أيضا مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣٤ - نظرا إلى الاهتمام الذي يوليه البلد للتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان، تم بناء على طلب قدمته المكسيك منذ عشر سنوات، إنشاء مكتب ممثل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأقامت المكسيك تعاونا مثمرا مع هذا المكتب، وتلقت خمس زيارات من موظفي المفوضية، آخرها زيارة قامت بها إلى المكسيك نافي بيلاي في تموز/يوليه ٢٠١١، وأخرى قامت بها لويز أربور في شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

٣٥ - وفي إطار مبادرة مشتركة بين وزارة الشؤون الخارجية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومركز البحوث والتدريس في المجال الاقتصادي، أنشئت في عام ٢٠١١ البوابة الإلكترونية العامة http://recomendacionesdh.mx؛ التي يتم عبرها الإدماج المنهجي لما يصدر إلى

المكسيك من توصيات دولية بشأن حقوق الإنسان كأداة للسياسة العامة تساعد على قطع مزيد من الأشواط في هذا المجال.

باء – الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني

مواءمة التشريعات

٣٦ – يشكل التعديلان اللذان أجريا على الدستور في مجالي حقوق الإنسان (٢٠١١) والحماية القضائية (٢٠١١) والتعديلات المتعلقة بنظام العدالة الجنائية (٢٠٠٨)، والتعديل المتعلق بالهجرة، إضافة إلى قرارات محكمة العدل العليا للأمة بشأن سبل تقييد اختصاصات المحاكم العسكرية في حالات انتهاك حقوق الإنسان (٢٠١١-٢٠١٢)، أبرز أوجه التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال حماية الحقوق الأساسية في البلد.

٣٧ – وتشهد المكسيك حاليا أهم فترة انتعاش على مستوى إطارها التنظيمي لمجال حقوق الإنسان. وسيكون لذلك أثر بالغ الأهمية على تسريع توحيد التشريعات من خلال إدراج مبدأ إعمال أعلى مستويات المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان في جميع مستويات الحكم. وتشمل الإجراءات الرئيسية الإجراءات الواردة في الفقرات ٣٨ إلى ٤٥.

٣٨ – ففي حزيران/يونيه ٢٠١١، أدخل تعديل دستوري يتعلق بمجال حقوق الإنسان، أصبحت بموجبه حقوق الإنسان المكرسة في المعاهدات الدولية التي تكون المكسيك طرفا فيها تدرج في قائمة حقوق الإنسان المكفولة بموجب الدستور. ويشمل التعديل مبدأ إعطاء الأولوية لمصلحة الشخص في التفسير القانوني، والالتزامات الواقعة على الدولة القاضية بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبر أضرارها، والالتزامات الواقعة على جميع السلطات القاضية بتعزيز هذه الحقوق واحترامها وحمايتها وإعمالها. ويشمل التعديل احترام حقوق الإنسان كمبدأ للسياسة الخارجية، ويعزز صلاحيات سلطات هيئات حماية حقوق الإنسان في المكسيك، وينشئ إطارا تنظيميا عاما للسياسة العامة للبلد المتبعة في هذا المجال.

٣٩ – وبالمثل، بدأ في حزيران/يونيه ٢٠١١ نفاذ تعديل دستوري يشمل الحماية القضائية، ويمثل هذا التعديل أبرز العناصر القانونية فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية. وبالإضافة إلى كونه يصلح لأن يكون قاعدة لإجراء إصلاح شامل على إجراءات الانتصاف، فقد كان الهدف منه توسيع نطاق الحماية القضائية لتشمل أيضا حماية حقوق الإنسان.

٤٠ – وفي الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١١، أدخلت المكسيك العديد من التغييرات القانونية التي استهلت عهدا جديدا في مسائل الهجرة. وبين هذه

التغييرات، اعتماد قانون للاجئين والحماية التكميلية يتضمن أحكاما تستند إلى أفضل الممارسات المؤسسية، إضافة إلى قانون جديد للهجرة ينص على جملة أمور منها عدم تجريم الهجرة والاعتراف بحق المهاجرين وأفراد أسرهم في الوصول إلى العدالة، والتعليم، والصحة والسجل المدني، بغض النظر عن مركزهم القانوني كمهاجرين.

٤١ - وعلى مستويات الحكم الثلاثة، شجعت المكسيك أيضا على مواءمة الإطار القانوني الوطني، وكذلك إطار إقامة العدل، مع الالتزامات الدولية التي تعهد بها بلدنا. ففي عام ٢٠١١، قررت محكمة العدل العليا للأمة أن هناك مادة من قانون القضاء العسكري لا تتسق مع اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ونتيجة لهذا التحليل، وضعت المكسيك قيدا على اختصاص القضاء العسكري في الحالات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها عناصر من القوات المسلحة. وأضافت إلى ذلك شرطا يلزم القضاة بمراقبة مدى مراعاة أحكامهم للمعاهدات والتحقق مما إذا كانت قراراتهم تتسق مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون المكسيك طرفا فيها.

٤٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تم تعديل الدستور بحيث أصبح يعترف بحق كل إنسان في اتباع نظام غذائي مغذ وكاف وجيد، وأصبح ينص صراحة على أن الدولة مسؤولة عن كفالة هذا الحق. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٢، عدلت المادة الثالثة من الدستور بحيث أصبح ينص على إلزامية التعليم الثانوي باعتباره وسيلة لتعزيز المساواة في الحقوق، وعدلت المادة الرابعة من الدستور حيث أصبحت تنص لأول مرة على الحق في بيئة صحية والحق في الوصول إلى المياه والصرف الصحي لأغراض الاستهلاك الشخصي والمحلي بكميات كافية ومأمونة ومقبولة ومعقولة، وعلى مسؤولية الدولة في ضمان هذين الحقين.

٤٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، صدر قانون لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، يرسي أسس مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدقت عليها المكسيك في عام ٢٠٠٧، ويأمر بوضع سياسات عامة تعود بالنفع على هذه الفئة من السكان.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدأ نفاذ قانون حماية الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، الذي تم بموجبه إنشاء آلية حماية الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، ويتضمن هذا القانون مجموعة من التدابير التدريجية لكفالة سلامة أرواحهم وسلامتهم البدنية وحريتهم وأمنهم.

٤٥ - وفي الشهر ذاته، صدر تعديل على الدستور، يجيز للسلطات الاتحادية والمحاكم المحلية البت في الجرائم العادية متى كان الأمر يتعلق بجرائم تنتهك حرية التعبير أو الحق في الحصول على المعلومات وتستهدف صحفيين أو أشخاصا أو مرافق.

تعزيز المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان ووضع سياسات عامة في هذا المجال

٤٦ - عُززت على المستوى المؤسسي في المكسيك الهياكل المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو التالي:

(أ) إنشاء البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وهو برنامج إلزامي على جميع وكالات الحكومة الاتحادية يعزز منظور حقوق الإنسان في أنشطة الإدارة العامة؛

(ب) خُولت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان صلاحيتا التحقيق في حالات وقوع انتهاكات خطيرة وتقديم شكاوى بناء على نتائج هذه التحقيقات؛

(ج) إنشاء لجنة وطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه (٢٠٠٩)، وإضفاء الطابع الاحترافي على المعهد الوطني للهجرة بهدف تعزيز الرعاية للمهاجرين وحماية حقوقهم (٢٠١١)، وتوسيع صلاحيات المجلس الوطني للتنمية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١١).

حقوق الإنسان والأمن

٤٧ - في السنوات الأخيرة، أصبحت المكسيك تواجه التحدي الناشئ عن الجريمة المنظمة، وتبذل جهودا جبارة لضمان ألا تخرج مكافحتها عن حدود الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان والشرعية. وحافظت المكسيك على سلامة مواطنيها وساعدت في الوقت نفسه على الامتثال للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية المقطوعة في مجال الأمن.

٤٨ - قد تم لهذا الغرض تنفيذ سياسة تدريب منتظمة والارتقاء بمستوى الأجهزة الأمنية لمستويات الحكم الثلاثة، وبخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

٤٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلن عن إيلاء الاهتمام لتعزيز المؤسسات على شتى الجبهات، ويشمل ذلك وضع بروتوكولات لتنظيم الاستخدام الشرعي للقوة من قبل الشرطة الفيدرالية وأفراد الشرطة القضائية، والجنود وجنود البحرية؛ والبروتوكولات المتعلقة بالاحتجاز وعرض الأشخاص على السلطة المختصة وبالمحافظة على تسلسل حفظ الأدلة.

٥٠ - وتواصل التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وقد تمت الموافقة في عام ٢٠١١ على جميع التوصيات التي تلقتها وزارة الدفاع الوطني (٢٥ توصية) ووزارة البحرية (٦ توصيات).

٥١ - وتم أيضا تعزيز هياكل حقوق الإنسان من أجل حماية الأطفال وضحايا العنف، وتنظيم المعلومات بشأن الأشخاص المفقودين. فقد تم على سبيل المثال استحداث بروتوكول ينظم سلوك قوات النظام العام لحماية القاصرين وإنشاء سجل وطني للبيانات المتعلقة بالمفقودين أو المختفين.